المجمع 18 (1444/2023)، 333-365

الليبرالية الجديدة وأثرها على التعليم العالي المعاصر

يونس فريد أبو الهيجاء[1] وحاتم محمد محاميد[2]

Neoliberalism and its Impact on Contemporary Higher Education

Younis Fareed Abu Alhaija &

Hatim Muhammad Mahamid

Abstract

This study inspects the impact of neoliberalism on the directions of higher education and on the changes ensued in higher education policies transforming from traditional education to education that services globalization and neoliberalism control over market's capabilities and requirements. Despite the increase in higher education institutions and the emergence of private colleges and their branches in different countries, there are several negative aspects in the approach of higher education. Among these effects are the vicissitudes in the structure of academic institutions and their traditional orientations changing universities and academic research for the sake of neoliberalism. This liberal trend directly affects the quality of education, in addition to the commodification of education through the proliferation of private higher education institutions. Lately, contributions of the private sector have increased in support of higher education and the pursuit of its privatization so as to provide a workforce that is professionally trained and capable of managing business, trade and market at the expense of the humanities, social sciences, arts and critical thinking. More importantly, it is evident that the quality of education and its educational outcomes have declined in terms of academic efficiency and scientific research attending to human and societal matters. This situation has created education that

[1] كلية سخنين.

[2] كلية سخنين.

reduces creative space and realistic vision, and whose goal is centered on producing graduates who are scientifically or intellectually inefficient, incompetent, and detached from social concerns and democratic intellectual liberation.

Keywords: Neoliberalism; Higher Education; Economics and Globalization; Private Institutions: Education Quality; Traditional Sciences, Brain Drain

الملخّص

يركّز هذا البحث في تأثير الليبرالية الحديثة على توجّهات التّعليم العالي، وعلى المتغيّرات في نهج مؤسّسات التعليم العالي من جامعات وكلّيات ما بين التعليم التقليدي وبين التعليم في خدمة العولمة وأهداف الليبرالية الحديثة. يوضح البحث الأثر التدريجي للأفكار التنويريّة الحديثة في مؤسّسات التعليم العالي وانتشارها في كثير من بلدان العالم، وذلك لخدمة مصالح التنافس الاقتصادي والتكنولوجي والتحكّم في مقدّرات السوق ومتطلّباته. على الرغم من ازدياد مؤسسّات التعليم العالي وظهور الكليات الخاصّة وفروع الجامعات في البلدان المختلفة، والتي بدورها استقطبت الأعداد المتزايدة من الطلاب، تبرز عدة مظاهر سلبية في نهج التعليم العالي. من هذه الآثار السلبية: تغيّرات بنية المؤسّسة الأكاديمية وتوجّهاتها العلميّة، الثقافية والإدارية، لتتحول الجامعات والبحث الأكاديمي لخدمة الليبراليّة الجديدة. كما يؤثر هذا التوجّه الليبرالي بشكل مباشر على نوعيّة وجودة التعليم، إضافة إلى تسليع التعليم عبر انتشار مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة.

علاوة على ذلك، ازدادت مساهمات القطاع الخاصّ في دعم التعليم العالي والسّعي وراء خصخصته بهدف توفير القوى البشرية العاملة والمدرّبة مهنيًّا والقادرة على إدارة الأعمال والتجارة والسوق، وذلك على حساب العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والتفكير النقدي. والأهم من ذلك، يتبيّن مدى تراجع نوعيّة التعليم ومخرجاته التعليمية، من حيث الكفاءة الأكاديمية والبحث العلمي في خدمة الأمور الإنسانيّة والمجتمعيّة، ويصبح هدف التعليم متمحورًا في تخريج أجيال غير مؤهّلة علميًّا أو فكريًّا، بعيدة عن اهتماماتها الاجتماعية والتحرّر عن الفكري الديمقراطي، مع تقليص الحيّز الإبداعي والرؤية الواقعية.

كلمات مفتاحيّة: الليبرالية الحديثة، التعليم العالي، المؤسّسات الخاصّة، العلوم التقليدية، الاقتصاد والعولمة، نوعيّة التعليم، هجرة العقول.

المقدمة

يتجلّى دور مؤسّسات التعليم العالي في توطيد قيم المجتمع ونشر العلم ومكتسباته، وتفعيل المشاركة المجتمعيّة. فالتعليم العالي يشكّل ركيزةً للتنمية، لا في المجال الاقتصادي والاجتماعي فحسب، ولكن في صون البنى الأساسية للديمقراطية والعدالة وتعزيزها من خلال قدرات الخرّيجين في ميدان المشاركة المجتمعيّة، ومن التأثير على نوعية الحياة ونمطها بمفهومها الشامل، كما يوجّه دفّة السّلوك الثقافيّ للأفراد والمجتمع (Giroux, 2010: 234). ومع ظهور الليبرالية الجديدة، بدأت المفاهيم تتغيّر في استنزاف القيم الإنسانية، وتقليص مشاعر البشر في الأمور الإنسانية وتبديد حيّزها، ومنع نهوضهم للتّحرّر الفكريّ (Giroux, 2014; Raaper & Olssen, 2016: 152-153; Abu Awwad, 2014: 90). فقد اعتمدت الليبرالية الجديدة نظامًا تربويًا اقتصر على تزويد الخبرات التقنيّة مفرّغة من الأبعاد الإنسانية في التفكير الاجتماعي والفلسفي وفي النقد والإبداع والتكافل والتضامن الاجتماعي (Maisuria & Cole, 2017: 605).

مع ظهور رجال الفكر في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أمثال كانط، روسو، ديكارت، هيغل وغيرهم، نشأت حركة تنويريّة تدعو إلى بلورة مجموعة من القيم الليبرالية التنويرية أدّت إلى حالة من غرس الإيمان بقيمة التعلّم وبالدّور الشامل للتعليم في المجتمع. وهكذا أسهم التعليم اللّيبراليّ المعاصر في نشر العديد من الأفكار التنويريّة، الذي ترك أثره تدريجيًا في مؤسّسات التعليم العالي الحديثة والتي بدأت تنتشر في كثير من بلدان العالم، وعلى الأغلب بدعم وتأثير الاستعمار وأفكاره لخدمة مصالحه الاقتصادية والتنافس في مقدّرات السوق ومتطلّباته (عبد الواحد، 2020). بموجب هذا الفكر، صُمِّمت الجامعة البحثيّة الحديثة على أساس تطوير الفكر العقلاني والنقدي من خلال التعليم، وتنوير الجمهور المجتمعي الأكبر، وتعليم الطلّاب على رؤية حياتهم فيها بطريقة محدّدة، كأفراد في مجتمع وثقافة وطنيّة (Giroux, 2010: 235).

يرى مجموعة من الباحثين أن فكرة إنشاء الجامعة من أرقى الأفكار البشرية وأكثرها إنسانية، وأنبلها غرضا، وأوضحها أثرًا، كونها مكان التواصل والتفاعل البشري في أرقى صوره،

وأسمى غاياته، وهي موضع التفاعلات العقلية بالمعرفة والإدراك والبحث العلمي، وهي المكان الذي يفترض فيه التعبير عن الأفكار والآراء والبحث عن الحقيقة بحرّيّة، والذي يُتوقّع منه إحداث التغيير في مجتمع دائم التطوّرات والتّجديدات (Boulton & Lucas, 2008: 3). في هذا السياق، يدّعي المفكّر الأمريكي هنري جيروكس أن الجامعة بحكم طبيعتها، يجب أن تكون المكان الذي يتعلم فيه الطلاب الديمقراطية وتنمية الشعور العميق لديهم بالعدالة الاجتماعية، واكتساب المهارات، والتنمية الحسّية والأخلاقية بهدف احترام حقوق الآخرين. من خلال اكتساب هذه القيم يتعلّم الطلاب كيفيّة المشاركة الفاعلة في صياغة مجتمعهم على أساس من الحرية والديمقراطية (Giroux, 2014).

يتمحور هذا البحث حول التغيّرات التي طرأت على عمليّة التعليم العالي وأهدافه، إلى النتائج التي وصلت إليها في هذه الأيام، بسبب الليبراليّة الجديدة وتفاعلاتها. ولكن، من المفروض أن ننظر إلى الجامعة وأهدافها في المجتمعات المختلفة بعين مغايرة، حيث أنّ هناك عوامل أخرى تؤثّر على مبنى الجامعة وأهدافها وتوجّهاتها، من حيث العادات والتقاليد، الخلفية والطابع الدينيّ، إضافة إلى التنوّع في المبادئ الأيديولوجية والأوضاع السياسيّة والاقتصادية في البلدان المختلفة. فما يمكن توقّعه وافتراضه في البلدان الغربية ذات الخلفيّة الاستعماريّة من حبّ السيطرة والاقتصاد الحرّ، ليس ملائمًا إلى حدّ كبير في البلدان الشرقيّة ذات الطابع والتأثير الاشتراكي أو البلدان التقليدية والمغلوبة على أمرها أو البلدان العربية والإسلامية.

من هنا، تبرز عدة أسئلة يمكن طرحها للبحث: ما هي العقبات والتحدّيات التي تقف أمام توجّهات الجامعة وأهدافها التي نشأت من أجلها؟ إلى أيّ مدى بلغ تأثير الليبراليّة الجديدة على الجامعات ومؤسّسات التعليم العالي؟ وهل حقّقت أهدافها؟ كيف يمكن رسم التّصورات السّياسيّة والاقتصادية والتطوّرات التكنولوجيّة، على سبيل المثال، التي وصلت إليها مؤسّسات التّعليم العالي تحت تأثير الأحداث المتسارعة في العصر الحديث؟ وهل يمكن تصوّر مستقبل التّعليم العالي في ظلّ الليبراليّة الجديدة، أو تصوّر تطوّرات غير متوقعة؟

ظهور الليبرالية الجديدة وأثرها على الجامعة الحديثة

لم تَقُم النّظريات السياسية والقيم الاجتماعية الموروثة من القرن التاسع عشر والتي برزت في عصر التنوير، بإعداد الدول الحديثة والمجتمعات المختلفة وتهيئتها لمواجهة الظواهر العصريّة سريعة التغيّرات والتجديدات، مثل العولمة واقتصاد السوق. وفي هذا السياق، يشير كل من هنري جيروكس وسوزان جيروكس إلى أن هذه القيم أصبحت في السنوات الأخيرة معرّضة للخطر، نتيجة الاتجاه المتسارع لليبرالية الجديدة نحو إضفاء الطابع التجاري على التعليم الجامعي (Giroux & Giroux, 2012: 26). هذه الأمور تركت أثرها على طغيان القيم المادية على القيم الأكاديمية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على حرية الجامعة واستقلاليتها، وينال من سمعتها ومكانتها، ويقلّل الثّقة في مخرجاتها. الأمر الذي أدى إلى الاحتضار البطيء للجامعة كمركز للنقد ومصدر حيوي للتربية المدنية والديمقراطية، وبالتالي أصبحت الجامعات شبه عاجزة، يعتريها الصمت حول تعليم الطلاب كيفية التفكير بأنفسهم في الأمور الديمقراطية، وكيفية التفكير النقدي من أجل المحافظة على مجتمع تسوده مبادئ القيم والحرية والديمقراطية، والتعامل مع الآخر بالمساواة والنّدّيّة، على أساس من الاحترام المتبادل والتنافس الحرّ والشريف.

ومع دخول النظام الرأسمالي العالمي وأزماته الاقتصادية خلال سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته في عهدي رئيسة الوزراء البريطاني مارغريت تاتشر (شغلت منصبها للفترة من 1979 إلى 1990) والرئيس الأمريكي رونالد ريغان (شغل منصبه في الفترة من 1981 إلى 1989)، اتجه النظام لتبنّي سياسات ليبرالية جديدة، تضمنت تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، وخصخصة القطاع العام، وإطلاق حرية السوق (Hill, 2010). لم تتوقف نظرية حرية السوق التي تبناها المحافظون الجدد عند حدود الاقتصاد، فانقضّت على سياسات عديدة منها التعليم كأحد أهم مكونات قطاع الخدمات. حيث تخلّت الدولة عن مسؤولياتها تجاه تطويره ودعمه، بحجّة عدم القدرة على تحمل نفقات وأعباء الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية. أمّا على مستوى التعليم العالي والجامعات فقد انعكس ذلك على شكل تغيرات في

المبنى التنظيمي من بنية تراتبية عمودية إلى بنية أفقية. كما جرت تغيّرات في البنية الاقتصادية من خلال تراجع الإنفاق الحكومي على مؤسّسات التعليم العالي، وازدياد عدد الطلبة، وتغيّرات في الحدود التنظيمية، حيث باتت الجامعات تعقد شراكات مع القطاع الخاصّ والمجتمع المدني (مصطفى، a 2014: ص 16). وقد أعطي القطاع الخاص دورًا أكبر في قطاع التعليم وبخاصة التعليم الجامعي بحجّة خفض تكلفته على ميزانية الدولة، وزيادة فعاليته وكفاءته (Sivalingam, 2007).

الليبرالية الجديدة ومنهجها

يرمز تعبير الليبرالية الجديدة إلى السياسات الرأسمالية المطلقة والتي تدعو إلى السماح بحرية السوق إلى أقصى حدّ ممكن، وإلى تقليص القطاع العام إلى الحدّ الأدنى. يرى كوهن Cohen, (2007) بأن الليبراليّة الجديدة هي عبارة عن فكر أيديولوجي يقوم على الحريّة الاقتصادية، ويتمثّل بدعم الرأسماليّة وتأييدها الكامل مع الحدّ من تدخّل الدولة بها من جهة، والعمل على زيادة دور القطاع الخاصّ بالنشاطات الاقتصادية قدر الإمكان من جهة أخرى.

في النصف الثاني من القرن الماضي ظهر في أمريكا تيار جديد تحت اسم الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) على أثر الإجراءات الإصلاحية التي قام بها الرئيس الأمريكي ريغان، والتي هيّأت لتغيّرات جذرية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أمريكا. هكذا، ترسّخت فلسفة اجتماعية واقتصادية جديدة تبنت بشكلٍ كامل قيم ومعتقدات "السوق" من حيث تخفيض الدعم الحكومي وخصخصة الخدمات، وخفض النفقات العامة التي تسيطر عليها الحكومة وغيرها من قواعد التعاملات في السوق (عبد الواحد، 2020). على أثر ذلك، بدأت الحكومة الأمريكيّة بزعامة ريغان والحكومة البريطانيّة بقيادة تاتشر بتطبيق هذه السياسات على القطاع العام، ولاسيّما على التعليم والرعاية الصحية، الأمر الذي حوّل هذه المجالات إلى القطاع الخاصّ، وأصبحت الجامعة وكأنّها منظومة خاصّة بها (Taylor, 2017: 112). وهكذا، منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ومع بداية تحولات العولمة، بدأت تظهر تغيّرات في البنية الاقتصادية وتوجّهاتها، وبدأ تراجع في تخصيص المصروفات الحكوميّة

على مؤسّسات التعليم العالي. ومع الازدياد في عدد الطلاب، والتغيّرات التنظيمية، أخذت الجامعات تعقد شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني حتى تتمكن من مسايرة هذه التطورات (Ferlie, Christine and Gianwluca 2008).

وفي هذا السياق، أشارت دراسة أولسن وبيترز إلى التحولات الجوهرية في أنظمة التعليم العالي بعد صعود الليبرالية الجديدة. تلك التحوّلات التي قامت بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي كانت ضرورية لتبرير وجودها المؤسّسي. كما وأكدت الدراسة العلاقة البنيوية بين العولمة، والليبرالية الجديدة، والتعليم الرأسمالي وكيف أسهمت تلك العوامل في تشجيع مؤسسات التعليم العالي للانتقال من النهج التقليدي للمؤسسات الأكاديمية وإعادة تشكيل الثقافة الأكاديمية وتحويلها من التركيز على الجانب الفكري والفلسفي إلى قضايا التخطيط الاستراتيجي، ومؤشرات الأداء، وتدابير ضمان الجودة (Olssen & Peters, 2005).

ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ومع تعظيم الاهتمام برأس المال البشري، ودور المعرفة كوسيلة أساسية للتقدم والازدهار الاقتصادي من ناحية، ومع الاتجاه المتزايد نحو خصخصة التعليم وتطبيق ثقافة السّوق والنظرة التجارية للتعليم الجامعي، بدأت الجامعات تنتشر بسرعة أكبر وبأشكال وتوجّهات مختلفة ومتنوعة، وبصفة أساسية الجامعات والكليّات الخاصّة، والتي لا تعدو أن تكون في كثير من الأحيان مشروعات استثمارية تهدف للربح وتضعه في الأولوية قبل أي شيء آخر (Daily History, 2018; World Bank Report 2003: 23-24). وقد عبر هولم نيلسن (Holm-Nielsen) عن تلك الظاهرة بعبارة مختصرة ولكنها عميقة المضمون، وهي أن الجامعات في طريقها إلى أن تكون أقرب لمنظمة التجارة العالمية منها لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (Holm-Nielsen, 2018: 126).

بدأت الليبرالية الجديدة تترك أثرها على مؤسسات التعليم بشكل عام وعلى التعليم العالي بشكل خاص، وكأنّها تحمل مشاريع معرفيّة بهدف صياغة المجتمع من جديد ليصبح ذا طابع اقتصادي لخدمة المؤسّسات والشركات الاقتصادية ولتأهيل الأفراد للخدمة والعمل

كرجال أعمال ومستشارين للعمل بها. وهكذا يبدو تأثير هذا التّيار واضحًا على التّعليم العالي لخلق جيل جديد من الشرائح الاجتماعية المختلفة لتولّي المهامّ كمسوّقين وروّاد أعمال في المجالات الاقتصادية. هذا التغيّر في وظيفة الجامعة ومهمتها الفكريّة ونشر العلم وترسيخه بحريّة، أفقد الجامعات مسارها الطبيعي وأبعدها عن أهدافها التي قامت من أجلها لخدمة طلابها ومنتسبيها ليكونوا مواطنين في دولة ولهم حرّية الرأي والعمل. وهكذا، أصبحت هذه المؤسّسات مواقع جذب للطلاب وتشجيعهم على مسارات تؤهّلهم ليكونوا فيها مجرّد عاملين ووكلاء لخدمة شركات وجمعيات اقتصادية هدفها الوحيد الربح المادّي والتوسّع به، ولا يهمّها القيم والعلم والأخلاق التي تبنى عليها المجتمعات المثلى (Raaper & Olssen, 2016: 149).

وإذا تفحّصنا تأثير الليبراليّة الجديدة على البلدان العربيّة والإسلاميّة، فيجمع الباحثون على أنّ تأثيرها كان شديدًا وسلبيًّا لعدة عوامل، منها عوامل غياب الديمقراطيّة وعدم حرّية العمل الحرّ والإمكانيات، والدّعم المادّي لمواكبة العصرنة والليبراليّة في ظلّ مجتمعات محافظة. فعلى سبيل المثال، يبحث سمير شلالدة في الليبرالية الجديدة في العالم العربي ونشأتها وخصائصها وعوامل الأزمة من جراء تأثيرها في البلدان العربيّة (شلالده، 2008: 32-64). فيلاحظ مثلًا أنّ البلدان العربية والإسلامية، التي وقعت تحت التأثير الغربي والاستعمار منذ أواخر القرن التاسع عشر، بدأت بوادر الليبراليّة الجديدة تدخل فيها بطريقة التأثير الفكري الغربي والعلماني، وكذلك التجديد الديني بقيادة علماء بارزين أمثال الشيخ جمال الدين الأفغاني وتلميذه الشيخ محمد عبده. وهكذا، ظهرت الأفكار الجديدة من خلال المفكرين مثل الطهطاوي، أحمد أمين وقاسم أمين، طه حسين وغيرهم الكثير من الشعراء والأدباء في المنطقة، كما وبدأت بوادر المناداة بالانتقال إلى التحرّر الليبراليّ مع إقامة الجامعات الحديثة في إسطنبول وبيروت والقاهرة وغيرها من مناطق الشرق الأوسط، في أواخر الحكم العثماني.

يبرز الباحثان جرشوني وجانكوفسكي الجدل الفكري الذي نهض في مصر في أواخر الدولة العثمانية، حيث برزت ثلاثة تيارات فكرية: الإسلاميّة، الوطنيّة المصريّة والقوميّة العربية التي تنافست على الهويّة المصرية الجديدة في هذه المرحلة من التحرّر (Gershoni and Jankowski, 1986). كما يوسّع الباحث وحيد عبد الحميد في الشرح في هذا السياق حول الليبرالية في مصر، نشأتها وتحولاتها وأزمتها وآثارها على المجتمع والجامعات المصرية (عبد المجيد، 2014).

يتّضح مما ذكر أعلاه، بأن الليبرالية الجديدة أصبحت واحدة من العوامل الهامّة في التغييرات والحداثة في بداية القرن الحادي والعشرين. حيث أصبح العالم يعيش إلى حدّ كبير مظاهر من التنافس، وازدياد التوجّه إلى التعليم العالي بهدف تلبية متطلبات الاقتصاد المعرفي. من هنا يُلاحَظ انتقال الجامعات إلى ظاهرة استيعاب جماهيري واسع لتغطية الحاجات الملحّة لمتطلبات عصر العولمة والمعرفة التكنولوجيّة، دون الأخذ بعين الاعتبار للأهداف الرئيسيّة من التعليم من أجل العلم والأخلاق والقيم. من هذا المنطلق، يستعرض كلّ من الباحث هيثم الطوخي والباحثة نسرين عبد الغني دور الجامعة في إكساب العلم والمعرفة، إضافة لما تملكه من ترسيخ القيم والمبادئ العليا التي تحافظ على ثقافة المجتمع وقيمه وعلى الحفاظ على رقيه في التقدّم والازدهار. بينما من ناحية ثانية، يتخوّف الباحثان من أنّه منذ بداية القرن الحادي والعشرين بدأت مؤسّسة الجامعة تواجه هجمة شرسة من اللبيراليّة الجديدة وهيمنتها بتغليب الطابع التجاري والربحي على الطابع الثقافي والتعليمي. لذا أصبحت الجامعة تواجه التحديات التي تؤثّر على قيمها ودورها في إيصال الرسالة التي أقيمت من أجلها، وبدأت التخوّفات من أن تتحول الجامعات إلى مؤسّسات ربحيّة واستثماريّة تهتم بالمكاسب الاقتصادية بدلًا من الاهتمام بإكساب القيم العلميّة والأكاديميّة وجودتها (الطوخي وعبد الغني، 2019).

توجّهات الليبرالية الجديدة وأثرها على التعليم العالي

تدعو الليبرالية الجديدة إلى نزع سلطة الدولة والمجتمع عن المؤسّسات التعليمية، من باب ديموقراطية التعليم وحرية الفرد. قد يبدو هذا المبدأ في ظاهره مبدأ أخلاقيًا نبيلًا، لكن من خلال إعادة النظر في مظاهر أزمة التعليم الليبرالي الجديد، أدّى إلى دفع المؤسّسات التعليمية لخوض معركة السّوق التنافسيّة الشديدة، بعيدة عن الدعم والتوجيه الاجتماعي والثقافي. كان ذلك دون الأخذ بالحسبان أو النظر إلى خدمة احتياجات المجتمعات المحليّة ومصلحتها الضرورية، فقد تسارعت في المنافسة لمسايرة احتياجات سوق العمل ورغباته في الأرباح الماديّة. يمكن القول أنّ الرأسماليّة وظّفت مبدأ الاستقلال والخصخصة كغطاء أخلاقي لظاهرة "تسليع" المؤسّسات والقيم التعليمية. من خلال هذا المبدأ نجحت سياسة الليبرالية الجديدة في إضفاء شرعيّة على ممارسات إخضاع مؤسّسات التعليم لقوانين العرض والطلب في السوق، وبهذا لم تعد موضوعات تنمية الوعي الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية بذات الأولوية عند صنّاع القرار في السياسات التعليمية.

يشير العديد من المفكرين إلى تراجع المؤسّسة التعليمية عن دورها الاجتماعي، والحدّ من إسهامها في تنمية الوعي بشكل عام، وجعلها تتحوّل من مؤسّسة عامّة إلى مؤسّسة خاصّة ومحددة لزيادة الثراء لأفراد معيّنين ومحدودين. بهذا، استطاعت الأيديولوجيا الرأسمالية تبرير ما يعرف بخصخصة المؤسّسة التعليمية بدلًا من تعميمها. بعبارة أخرى، فرضت الأيديولوجيا الرأسمالية نفسها على مؤسّسات التعليم بالتوجّه نحو خدمة سوق العمل العالمي. وبالتالي، فقد قيّدت أهداف التعليم والتربية بغاياتها وذرائعها الموجّهة إلى تشكيل موارد بشرية قادرة على العمل والإنتاج وتلبية احتياجات سوق العمل والابتكارات التكنولوجيّة التي يتطلّبها السوق.

هكذا يدّعي الباحث هنري جيروكس بنظرته في التناقض في هدف الجامعة كما هو واجب في النموذج المثالي كمكان للفكر والدراسات البحثيّة والحوار الديمقراطي، وبين نظرة الفكر الليبرالي للجامعة على أنّها مجرّد مؤسّسة لتحقيق الأرباح وتأهيل الأيدي العاملة للانقياد

بالطاعة لما يتطلبه نظام السوق. أي أن الليبراليّة الجديدة تريد توظيف التعليم لخدمة رأس المال عن طريق التدريب المهني لطلاب الجامعات، بعيدًا عن كسب الثقافة وقضايا العدالة والديمقراطيّة والعلاقات الإنسانيّة والاجتماعية. وبالتالي، فإن مساعي الليبرالية الجديدة تهدف إلى تصفية التّعليم العام وإفراغ التّعليم الجامعي من العلوم والدّراسات الإنسانية، وخاصّة علوم الفلسفة (Giroux, 2014).

وهكذا، فقد أسهمت الليبرالية الجديدة بشكل مباشر في تقبّل الأنظمة التعليمية للأيديولوجيا الرأسمالية، حتى في البلدان الخارجة عن نطاق منشئها، بل ومنحتها الغطاء الأخلاقي الذي يجعلها مطلبًا فرديًا واجتماعيًا على حدّ سواء. فمن خلال تقرير منظمة "**الويبو**" العالميّة للملكيّة الفكرية (Wipo)، يمكن الاستنتاج بأنّ هناك أهميّة كبرى للجامعات ومنظمات البحث العامّة في السنوات القليلة الماضية في الأوضاع المتعلّقة بالجهود السياسيّة. فهي تهدف إلى تطوير وتحسين وتوظيف نتائج البحوث العلمية في الجامعات في التنمية التجارية لخدمة سوق العمل، وذلك لإدراكها بالدور الفعّال للسياسة على التأثير على البحوث العلميّة النظريّة في التطوّر التكنولوجي. هذا التقرير لمنظمة الويبو يدمج العديد من الرسومات البيانية التي تظهر التطورات والتغيّرات في التقدم التكنولوجي في عدة دول ومقارنتها في هذا المجال، مع تسخير الموارد للأبحاث والابتكارات. وهكذا تشجّع الحكومات والسياسة العامّة للدولة أحيانًا على إنشاء مؤسّسات ومختبرات علميّة وتمنحها الغطاء المادي والمنح للإبتكارات والأبحاث العلميّة لخدمة إنتاج الكثير من المنتجات الصناعيّة والتكنولوجيّة (Wipo, 2015: 14, 134).

يؤكّد هذه التوجّهات ما تبيّنه أبحاث وتقارير المنظمات والجمعيات العالمية على نتائجها في مؤسّسات التعليم العالي. ففي شهر يونيو/ حزيران (2020)، نشرت شركة QS (Quacquarelli Symonds) تقريرها في تصنيف المؤسّسات العليا في العالم من حيث جودة الأبحاث والتعليم وسمعة المؤسّسة الأكاديمية. فمن أهمّ ما تبيّن من لائحة الجامعات القياديّة في العالم، أن المعهد التكنولوجي في مساتشوستس في الولايات المتّحدة

(Massachusetts Institute of Technology) (MIT) يتصدّر هذه اللائحة. ويضيف التقرير أن هذه الجامعة تتصدر اللائحة على مدار السنوات التسع الأخيرة على التوالي. كما تبيّن من هذا التصنيف أنّ التقرير كان نابعًا من معايير تخدم المصالح التجاريّة التي تخدم المجتمع، والتي تهدف شركة QS من خلاله إلى إعطاء المشورة للجامعات في العالم من أجل تجنيد القوى البشريّة من الطلاب وطواقم التدريس العالميين (QS, 2020).

كما يؤكّد التقرير ما تقدّم من أهداف الليبرالية الجديدة وسياستها في أمريكا وبريطانيا، منذ النصف الثاني من القرن السابق، في توظيف الجامعات وخصخصتها لخدمة التنافس الاقتصادي والتطورات التكنولوجيّة. فيبيّن التقرير الأخير (2020) مثلًا، أنّ الجامعات الأمريكية تشكّل الغالبية في العشر الأوائل من حيث التدريج من بين الجامعات العالمية، بينما بريطانيا حصلت على أربع منها، كذلك الأمر في تصنيف العشرين جامعة الأولى، مع إضافة جامعتين من سنغافورة واثنتين من اليابان. فيقول بن ساوتر Ben Sauter، المدير القائم على البحث، إنّه في الآونة الأخيرة بدأت تظهر بوادر تغيّرات في جامعات أخرى في العالم في الاتجاه نحو هذا النهج والتنافس، كدول في آسيا مثلًا (QS, 2020).

وعلى الصعيد الداخلي في إسرائيل مثلًا، يضيف بن ساوتر بالنسبة للجامعات الإسرائيليّة أنّها تتميّز بالإنتاج المعرفي أكثر، ولكي تحسّن مكانتها بين الجامعات العالميّة عليها أن تزيد من مقدرة التعليم ودمجها بالصناعة من أجل تحسين اعتراف أصحاب العمل بها (QS, 2020). عند فحص أوضاع الجامعات والمؤسّسات العليا في إسرائيل، يمكن ملاحظة التوافق في نتائج هذه التقارير العالمية مع نتائج أبحاث محليّة، وتوضّح الكثير من ظواهر الليبراليّة الجديدة وأثرها في هذا المجال. فحسب تقرير معهد شورش (בן דוד, 2019) يتبيّن أنّ الكثير من المتعلّمين في إسرائيل يهاجرون إلى خارج البلاد للعمل في الجامعات ومؤسّسات التعليم العالي هناك، وذلك لملاءمة مواضيع تخصّصاتهم، إضافة إلى الأجرة الأفضل. فيعلّق البروفسور دان بن دافيد على هذه الظاهرة بقوله: "من المؤسف أنّ فرع الصناعة في إسرائيل والحكومة الداعمة لها لم تعقل على أنّ تطوّر الفرص أكثر واقعيّة لأناس في هذه المجالات". ففي الولايات

المتحدة، على سبيل المثال، يتصدّر الأكاديميون من إسرائيل لائحة طواقم التدريس الغرباء من بين المحاضرين الأجانب الآخرين في الجامعات الأمريكية (בן דוד، 2019؛ مصطفى a، 2014: 157-176؛ إغباريّة وجرايسي، 2021).

وكما يظهر من موقع وزارة الخارجية الإسرائيليّة فإنّ التعليم العالي في إسرائيل يلعب دورًا مهمًا في التطوّر الاقتصادي والاجتماعي للدولة، إذ يقوم معهد "التخنيون" للهندسة التطبيقيّة (تأسّس في حيفا عام 1924، أي قبل قيام الدولة) بتأهيل مهندسين معماريين ومهندسين في مجالات عدّة. تعمل مؤسّسات التّعليم العالي في إسرائيل تحت إشراف مجلس التعليم العالي (מל״ג) برئاسة وزير التربية والتّعليم وذلك لإيجاد الحلول في شؤون التّعليم العالي، ومنح التّصاريح لمؤسّسات التّعليم والمصادقة على منح الدّرجات الأكاديمية، وتقديم المشورة للحكومة حول تطوير وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي. يشمل هذا المجلس في عضويّته شخصيتين من قطاع الأعمال والصناعة، إضافة إلى أربعة من كبار رجال الأكاديمية في مجالات مختلفة. ويتم تمويل مؤسّسات التعليم العالي فيها من صناديق عامّة (70%)، من رسوم التعليم (20%)، والباقي (10%) بواسطة مصادر خاصة (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 30.12.2010).

على الرغم من هذه التقارير المتباينة، تزداد حدّة هجرة المتعلّمين والعقول من إسرائيل إلى البلدان الغربيّة. ولمواجهة هذه الظاهرة من هجرة العقول والمثقفين، اضطُرّ مجلس التعليم العالي (מל״ג) في إسرائيل إلى البحث عن أسباب وحلول لهذه التطورات المقلقة. فقد لاحظ مجلس التعليم العالي خلال السنوات الأخيرة أنّ هناك تناقصًا في عدد الطلاب الذين يدرسون في إطار العلوم الإنسانية في الجامعات الإسرائيلية بمعدّل ما بين 20% وحتى 25%، على الرغم من ازدياد عدد الطلاب العامّ في التعليم العالي. كما يرى مجلس التعليم العالي أنّه في ظلّ التغيّرات التكنولوجيّة يتوجّب على المؤسّسات التعليميّة في إسرائيل أن تقوم بالتوافقات المطلوبة والانسجام مع المستجدّات والأوضاع المتغيّرة حتى تلائم نفسها لسوق العمل (וולנסקי, 2012; 21-30؛ إغباريّة وجرايسي، 2021).

لذا، يقترح المجلس كسر الحواجز، وإجراء تغييرات في التقسيمات التقليدية في أقسام التعليم في الجامعات وأن تعمل الأكاديمية على تفكيك الأقسام وإنشاء مسارات دراسية متعدّدة التخصّصات من شأنها توفير أدوات متنوعة لخريجيها. فمثلًا، اقترح المجلس بأن يتمكن الطلاب في مجال التكنولوجيا العالية والعلوم الدقيقة والاقتصاد وإدارة الأعمال من الجمع بين الفلسفة والأدب والفن والتاريخ والدراسات الثقافية والمزيد في دراساتهم الجامعية (בן דוד, 2019). من خلال هذه التوصيات، يمكن النظر إلى أنّ إنشاء مؤسّسة التعليم العالي في "مركز هرتسيليا متعدّد التخصّصات" (המרכז הבינתחומי הרצליה - IDC) في إسرائيل يلبّي هذا المطلب وتلك التوجّهات. فقد أنشئ هذا المركز عام 1994 كمؤسّسة خاصة، لا تسعى إلى تحقيق الربح المادي، بهدف العمل على تغيير جدول الأعمال الأكاديمي في إسرائيل، ليشمل ضمن تخصّصاته مواضيع متعدّدة، مثل القانون، السلوك التنظيمي والتنمية، التجارة وإدارة الأعمال، الحكم والسياسة، العلوم الإستراتيجيّة، علوم الحوسبة والاتصالات، الاقتصاد والاقتصاد المالي، علم النفس وغيرها من مراكز الأبحاث (Wikipedia, The Free Encyclopedia, Oct. 2020; Zerachovitz, 21 Mar, 2018).

يشير تقرير البنك العالمي (World Bank Report 2003: 23 - 24) إلى نموّ قطاع التعليم الخاصّ والزيادة الملحوظة التي حصلت في عدد الطلاب الذين التحقوا في التعليم العالي نسبة إلى إقامة العديد من الكليات والجامعات الخاصة في دول عديدة في العالم، مثل الصين والبرازيل وبولندا، إسرائيل وغيرها. وهذا ترك أثره على توجّهات التعليم العالي والمنافسة الكبيرة بين هذه الكلّيات المتزايدة والجامعات حول متطلبات الليبراليّة الجديدة وسياساتها. يبرز الباحث فولنسكي وغيره من الباحثين الأثر السلبي الذي تركته فروع الجامعات الأجنبية في إسرائيل، والتي بلغ عددها ستة فروع حتى سنوات التسعينات، مما أثار حملة من المطالبات بالعمل على وضع حدود وضوابط وترخيص لهذه المؤسّسات ونهج عملها من قبل مجلس التعليم العالي عام 1998 (וולנסקי, 2005؛ 186-223؛ نوغا دغان -بوزاغلو، 2007: 7). وتبيّن الأبحاث بشكل واضح أحوال المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة، وتُدرج البيانات

والأرقام والرسومات البيانيّة في استعراضها لازدياد عدد الكليّات الأكاديميّة في إسرائيل وتأثيرها على أخذ دور كبير في المؤسّسة الأكاديميّة العليا، مما ترك أثره على تراجع هيمنة الجامعات في مجال التعليم العالي. هذا التطوّر في الكليّات، ومنها الكليّات الخاصّة من حيث العدد والأهداف الأكاديمية والمهنيّة والتربويّة، قد زاد من عدد الطلاب فيها على حساب جودة التعليم العالي في الجامعات، والذي نتج عنه صراع حادّ بين الكليّات والجامعات في إسرائيل في السنوات الأخيرة (مصطفى a، 2014: 171-173؛ مصطفى b، 2014: 20-31؛ וולנסקי, 2005).

وهكذا، بدأت الدول عامّة بتعزيز التعليم التقني والتعليم المهني من خلال زيادة عدد المعاهد والكليّات المتخصّصة في هذه المجالات ومضاعفة أعداد طلبتها. وقد بات مطلوبًا من الجامعات تكييف نظامها التعليمي والتحوّل من التركيز على التعليم الأكاديمي العالي إلى التعليم الأساسي والمهني لإنتاج وتأهيل أيدٍ عاملة رخيصة الثمن ذات تأهيل متدنٍّ ومتوسط لتلبية حاجات الأنشطة الاقتصادية. يأتي ذلك على حساب تطوير تخصّصات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتخصّصات التي تتعامل مع قضايا وهموم المجتمع. هذا ما يؤكّده مهند مصطفى في بحثه حول المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة: "بدأت الجامعات تتفهّم أنّ السياق الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل قد تغيّر، وأنّها في ظلّ التحوّلات الجديدة في السياسات الاقتصادية والأكاديمية النيوليبرالية الجديدة" (مصطفى b، 2014: 25-30). ويرى أنّه حدث التقاء بين قوانين السّوق مع تراجع في الإنفاق الحكومي على المؤسّسات الأكاديمية، هذا إضافة إلى تراجع وانحسار العلوم الإنسانيّة في الجامعات الإسرائيلية، كما ذكر سابقًا، بين قوانين السّوق والحاجة الوطنيّة المحليّة (مصطفى a، 2014: 91-149؛ إغباريّة وجرايسي، 2021).

أمّا الأوضاع في البلدان العربيّة وغيرها من بلدان العالم الثالث فتظهر أكثر صعوبة، من حيث ظروف العمل في هذه البلدان، وكذلك من حيث عدم توافر التخصّصات المتاحة لخريجي الجامعات فيها. ففي لقاء مع الدكتور عبد السلام نوير (swissinfo.ch, 2009) يعدّد

الكثير من الأسباب التي تدفع العقول العربية وخرّيجي الجامعات إلى الهجرة، منها عدم توفّر التخصّصات المناسبة لهؤلاء الخريجين. إضافة إلى ذلك، يشكّل إهمال الدولة ومؤسّساتها، في توفير المراكز المجهّزة للبحث العلمي لتساعدهم على النشاط العلمي والتكنولوجي، عاملًا آخر للهجرة، والأهمّ من ذلك، إهمال القطاع الخاصّ لهؤلاء الخريجين وتخصّصاتهم. لذا، فإنّ هذه الأسباب تدعو الشباب المتخصّصين للبحث عن مأوى للعمل لاستيعابهم في مجالات تخصّصاتهم في الدول الغربيّة، مثل أوروبا وأمريكا وكندا.

يوجز الباحث نوير حواره بوضع اقتراحات لحلّ مشكلة هجرة الشباب العربيّ المتعلّم إلى الخارج، وقد حثّهم على البقاء في بلدانهم للعمل على تطوير وإفادة مجتمعاتهم وبلدانهم. فمن هذه المقترحات تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة العلميّة ورسم إستراتيجيات لتطوير مؤسّسات البحث العلمي، وتشجيعها في خدمة المجتمع بكلّ قطاعاته مع دعمها ماليًّا وتوفير المنح اللازمة والداعمة، والأهم من ذلك، تحسين التّواصل بين قطاع البحث العلمي والمنشآت الصناعية. أمّا المقترحات الأساسيّة التي يعتمدها الدكتور نوير فإنّها تتشابه وتتلاءم مع السياسات الغربيّة التي اتبعتها أوّلًا في هذا المجال، مثل تفعيل العلاقة بين الجامعات وبين المراكز البحثيّة والقطاع الخاصّ، وذلك لحلّ المسائل التكنولوجيّة التي تلائم هؤلاء الخريجين مع تسهيل التواصل بينهم وبين المرافق الصناعيّة للاستفادة من أعمالها وبرامجها. كما يرى نوير أهميّة في استقلال الجامعات والمؤسّسات البحثية في البلدان العربيّة وإبعادها من سيطرة النفوذ الحكومي، مع منحها الحريّة في رسم سياساتها وبرامجها بعيدًا عن التدخّلات والتجاذبات السياسيّة (swissinfo.ch, 2009).

كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينيّة بالضفة الغربية وقطاع غزة، حيث نجح الفلسطينيون بإقامة مؤسّسات للتعليم العالي على الرغم من كونهم تحت تأثير ونفوذ الاحتلال الاسرائيلي منذ عشرات السّنوات. فالباحث والمفكّر الفلسطينيّ الأصل والأمريكي المهجر والنشأة الأكاديميّة، إبراهيم أبو لغد، والذي استقرّ منذ بداية التسعينيات (1992) في جامعة بيرزيت وعمل بها، يشير إلى أنّ مؤسّسات التعليم العالي

الفلسطينية، التي أقيمت في الضفة الغربية وفي قطاع غزه في بداية سنوات السبعين من قبل مجموعات ومنظمات جماهيرية، نشأت في ظلّ ظروف استثنائيّة من الاحتلال العسكري الإسرائيلي. ويشير أبو لغد إلى أنّ الهدف من إقامة هذه المؤسّسات هو تطوير ودعم تقدّم المجتمع الفلسطيني وصقل الهويّة القوميّة للمجتمع، وربّما العمل على توحيد فئاته المختلفة. إضافة إلى ذلك، يعتقد أبو لغد أنّ المؤسّسات الفلسطينية للتعليم العالي نظر إليها وقوبلت كوسيلة للتقدّم والحراك الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني (Abu-Lughod, 2000). علاوة على ذلك، تقول الباحثة تراكي أنّ قسمًا من طلبة هذه المؤسّسات استطاع أن يصل إلى مراكز قياديّة في المجتمع والمنظمات الفلسطينية السياسيّة. وعليه، فإنّ هذه المؤسّسات كانت عبارة عن أرض خصبة لتكوّن وتبلور وتطوّر حركات قوميّة في المجتمع الفلسطيني (Taraki, 1999).

ولكن، لاحقًا ومع مرور الوقت، تبنّت الجامعات والمؤسّسات الفلسطينية للتعليم العالي توجّهات مغايرة عن تلك التي ذكرت أعلاه. بحيث ترى الباحثة نداء أبو عوّاد حول موضوع تأثير الليبراليّة الجديدة على التعليم والجامعات الفلسطينية في ظل التأثير الغربي والاحتلال، أنّ سياسات الليبرالية الجديدة قد امتدّ تأثيرها لتشمل العديد من مؤسسات التعليم العالي. لذا، اتخذت مؤسّسات التعليم العالي الفلسطينيّة سياسات تسهم في زيادة الدخل من ناحية، وتقليص النفقات من ناحية أخرى، وهذا ما يمكن أن يؤدّي إلى تحوّل الخدمات التعليمية في الجامعات ويحوّلها إلى سلع تجارية فاقدة لأهدافها الأكاديمية، الثقافية والفكرية (أبو عواد، 2014: 90).

يرى الباحث جيروكس (Giroux) أنّ تبنّي الليبرالية الجديدة في التعليم قد ترك أثرًا سلبيًا على الجامعات وعلى قيمها بشكل عامّ. فمفاهيم الليبرالية الجديدة أثّرت على ظهور نموذج جديد من الطاقم الإداري في الجامعة يتعامل بأسلوب إدارة الشركات ومبناها وقيمها ومنهجها من حيث مفهوم الجامعة على أنّها مؤسّسة ربحيّة تتحكم بإدارة المسائل الماليّة والسياسات الأكاديمية الأخرى، بذلك أصبحت الجامعةُ جامعةً ربحيّة تعبّر عن قيم الليبرالية

الجديدة (Giroux, 2014). وهكذا، وحسب استنتاجات رابر وأولسن، فإنّ ذلك أدّى إلى خضوع التعليم العالي لمعايير السّوق من حيث المعايير والتقييمات ومحاسبة طواقم التدريس على ضوء هذه المعايير (Raaper & Olssen, 2016:150-151).

وكما يشير الباحثون في هذا المجال، يتبيّن أنّه بعد تلك الفترة التي تمتعت خلالها الجامعات باستقلاليتها وحمايتها لمبادئ الديمقراطيّة والقيم، باتت مطالبةً بالتخلّي عن هذه الاستقلالية في ظل الليبراليّة الجديدة، الأمر الذي أدّى إلى ضعف سلطة الجامعات شبه المستقلة أمام متطلبات القوى الرأسمالية. أي أنّ مؤسّسة الجامعة أصبحت مطالبة بالتخلّي عن دورها الأكاديمي والمجتمعي لمصلحة السّوق وقيمه من ربح ومكاسب مالية، وليس لخدمة القيم العلميّة والثقافيّة ومكتسباتها (Giroux, 2007; Giroux, 2015a: 188-189; Vicars, 2019: 84; Raaper & Olssen, 2016: 152-153).

تستخلص الباحثة نداء أبو عوّاد أنّ سياسات الليبرالية الجديدة قد أدّت إلى آثار سلبية عميقة في عملية التعليم، تمثلت بإفراغ التعليم العالي من مضمونه التنموي ومن المضمون المعرفي الإبداعي والنقدي. وبات النظام والمنهج التعليمي مشبعًا بأفكار الليبرالية الجديدة التي تقوم على قيمة الربح، وقيم الأنانية، والمنافسة والفردية (أبو عواد، 2014: 90). وفي الوقت ذاته بدأت الجامعات في إحداث تغييرات جديّة في طبيعة ونوعيّة المساقات التعليميّة والتخلّي عن تلك التي تتيح للطلبة فرصة أوسع لتعميق معرفتهم الإنسانيّة والفكريّة، وتطوير قدرتهم النقديّة للنظريات والتوجّهات الفكرية العالمية.

حول موضوع التعليم العالي في العديد من دول العالم، تناولت العديد من الدراسات التي تشير إلى خضوع الجامعات فيها لإعادة الهيكلة والبناء (McLendon, 2003; Torres & Schugurensky, 2002). هذه التغيّرات العميقة لا تقتصر على طرق إدارة تمويل الجامعات فحسب، بل تطال النهج الحاكم للأنشطة الأكاديمية وغير الأكاديمية فيها، وسبب ذلك هو السياق العالمي والخطاب المعرفي الموحد الذي يتم الترويج له على المستوى العالمي. ويضيف الباحثان توريس وشوغورينسكي إلى أنّ التغيّرات التي تمرّ بها الجامعات تعود في جزء كبير منها لجهد واعٍ لمجموعات مصالح محددة لتوافق الجامعات مع الرأسمالية العالمية. فعلى

سبيل المثال، قامت دول عديدة بخفض الدّعم الحكومي للتعليم العالي مما دفع بالجامعات نحو زيادة اعتمادها على التمويل الخاصّ، بل والتنافس فيما بينها على التمويل وعلى جذب الطلبة إليها (Torres & Schugurensky, 2002: 445-447).

ومن ناحية أخرى، يؤكّد كلّ من الطوخي وعبد الغني (2019)، اعتمادًا على البحث الغربي، بأنّ السياسات الليبرالية الجديدة تشنّ حملة مركزة باسم التطوير ضد مبادئ الحرية الأكاديمية، وتفكيك المثل العليا للجامعة باعتبارها قلعة للأفكار الحرّة والمستقلّة. كما تعمل الليبراليّة الجديدة على تقليص التمويل للجامعات وتحجيم دورها الاجتماعي، وتعمل على توظيف الأبحاث العلميّة لأهداف الرّبح المادي وليس لإثراء وإكساب المعرفة ولخدمة الإنسانية ومبادئها العليا (Giroux, 2015 b; Raaper & Olssen, 2016; Ergül & Coşar, 2017). هذا الأمر قلّص من الحرية الأكاديمية وأضرّ بالمهنية الأكاديمية في الجامعة ومساعيها في البحوث العلمية السّامية من أجل العلم وأهدافه، مقابل إجراء البحوث المدعومة والمموّلة لأغراض وسياسات مرسومة من أجل الأرباح وتجارة الأسواق. نتيجة لذلك، ظهرت الكثير من الصراعات حول الأهداف من العمل الأكاديمي وغاياته، والتي بدورها أضرّت بالأجواء التعليميّة في مؤسّسات التعليم العالي، إذ باتت تأخذ طابع المؤسّسات للأعمال الحرّة والشركات التجاريّة لخدمة الليبراليّة الجديدة (Maisuria & Cole, 2017; Bottrell & Manathunga, 2019).

كذلك يشير إيزاك وآخرون في بحثهم حول مستقبل التعليم العالي في الجامعات، إلى أنّ الليبرالية الجديدة قامت باختزال القيم الجامعية الهامّة والأساسيّة والحرية والاستقلال الأكاديمي، ومسئولياتها الاجتماعية مما أدّى إلى الابتعاد عن المعايير والقيم الجامعية التي نشأت من أجلها. النتيجة الرئيسية التي ترتّبت على هذا التأثير هو تقليص الدور الاجتماعي للجامعة واستقلاليتها وحريتها الأكاديمية، مع انعدام الأمن الوظيفي الأكاديمي (Izak et al, 2017). أمّا الباحث جيروكس فيصف وضع الجامعة في هذه الظروف كأنّها إحدى الشركات أو سلعة تؤدّي إلى مناهج تشبه لائحة الوجبات السريعة مع التقليص في قيمة المناهج التي

تهدف إلى ترسيخ وإكساب القيم الإنسانية. وبهذا، يمكن التحكّم بتقليص عدد أعضاء الهيئة التدريسيّة حسب متطلبات وأحوال السوق، مما يؤدي إلى تحويلهم إلى قوى عاملة مع تهيئة الظروف لفقدان الأمن الوظيفي (Giroux, 2019; Giroux, 2014).

أثر الليبرالية الجديدة على جودة التعليم العالي وكفاءة الخريجين

يرى Cheng أنّ ما يميّز الكفاءة المهنية للطاقم الأكاديمي هو الجودة في التعليم العالي، والتي تشير إلى مدى نموّ وتطوّر الدافعيّة والتميّز في التعليم بطرق مهنية (Cheng, 2017: 2). وبكلمات أخرى، يمكننا القول بأنّ جودة التعليم العالي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى مهنية وكفاءة الطاقم الأكاديمي في التعليم وانعكاس ذلك على المستوى الأكاديمي للخرّيجين. لذا، ابتكرت العديد من المؤسّسات والمنظمات معايير لقياس كفاءة الجامعات وجودة التعليم العالي فيها، تصنيفها وترتيبها عالميًّا حسب المستويات الأكاديميّة في المجالات العلميّة أو الأدبيّة. من خلال هذه التقييمات والتصنيفات تتعرف المؤسسات العليا على مكانتها وأوجه الجودة في أدائها، وكذلك جوانب القصور والعمل على إصلاحها نحو الأفضل. وفي هذا السياق، ينبغي طرح سؤال هامّ: هل ساهمت سياسات الليبرالية الجديدة تجاه التعليم العالي في تحقيق درجة عالية من الجودة والكفاءة الأكاديمية والمهنية؟ أم أنّها أدّت إلى تآكل تلك الجودة، أو فقدانها وحتى ذوبانها؟

تشير مجموعة من الباحثين إلى أنّ الجامعة الواقعة تحت تأثير الليبرالية الجديدة تنظر إلى مصطلح جودة التعليم العالي على أنّه مرتبط بالأيديولوجية النيوليبرالية التي ترى بأنّ التعليم العالي يسهم في تطوير المجتمعات الصناعيّة وتنمية مخرجاتها المالية، وأنّ العلاقة القائمة بين الطالب والمؤسّسة الأكاديمية أصبحت تعرّف بمفاهيم اقتصادية (Saunders, 2010, 2011; Clayson & Haley, 2005; Titus, 2008; Sharrock, 2000; Lusk & Fearful, 2015; Giroux, 2005; Saunders & Ramirez, 2016). لذا، يمكن القول بأنّ مصطلح جودة التعليم العالي من منظور النهج النيوليبرالي يعني إمداد الطالب وتجهيزه بالتدريبات والمهارات المهنيّة التي تمكّنه من ممارسة مهنة مستقبليّة، والتي من شأنها أن

تسهم في تنمية وتعزيز الموارد المالية للدولة. وبالتالي، فإنّ الجودة والكفاءة الأكاديمية والمهنية من منظور الجامعة النيوليبرالية تتمثل في التعليم الذي ينحصر في التدريب على مهنٍ تخدم النهج الرأسمالي، وهذا يتمثل في جودة الناتج المادي، فضلًا عن الناتج التعليمي. هذا الأمر، يشير إلى العلاقة الوثيقة ما بين جودة التعليم العالي من منظور الجامعة النيوليبرالية وما بين التوجّه الاقتصادي لمؤسّسات التعليم العالي، التي ينظر إليها كسلعة بمنطق السّوق، وذلك بتحويلها إلى مؤسسة اقتصادية (Cheng, 2017: 6).

في هذا السياق، يؤكّد الباحث Cheng أنّ هذا التوجّه يعكس رؤية سلبيّة لمفهوم الجودة ويتجاهل حقيقة وجوهر التعليم الجامعي على أنّه نشاط فردي وأنّ التزام الطالب في التعليم لا يقلّ أهميّة عن مساهمة كلّ من الطاقم الأكاديمي والجامعة (Cheng, 2017: 8). تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ أثر التيار النيوليبرالي على مؤسّسات التعليم العالي قد أسّهم في خصخصة هذا التعليم وتسليعه وذلك من خلال الانتشار الواسع للجامعات والكليّات الخاصّة (Torres & Schugurensky, 2002: 445-447; Daily History, 2018). وحسب استنتاجات البطمة (2016)، أنّ تسليع التعليم أدّى إلى زيادة ملحوظة في عدد الطلبة الذين التحقوا في التعليم العالي، ولكن في الوقت نفسه فإنّ انتشار الجامعات والكليات الخاصّة أثّر بشكل سلبي على نوعيّة وجودة التعليم. لذلك، أصبح ينظر إلى الجامعات والكليات الخاصّة على أنّها مجرد مؤسّسة للحصول على مؤهلات جامعية تباع وتشترى، حيث يلتحق بها الطلاب أصحاب المستويات العلميّة المتدنيّة، والذين لا يقبلون في الجامعات الحكوميّة لضعف مستوياتهم التحصيلية في شهادات ما قبل الجامعة أو في امتحانات الدخول والقبول للتعليم العالي. كما ويؤكّد رجب (2000) في بحثه من أنّ هؤلاء الطلاب يلتحقون بالمؤسّسات الخاصّة للتعليم العالي، منها الجامعات أو الكليّات، بعد دفع الرسوم المطلوبة، وليس حسب شروط القبول بالمعايير العلميّة والأكاديميّة، وهذا بدوره يوثّر على كفاءة الخرّيجين من هذه الجامعات أو الكليّات.

وتؤكد دراسات العديد من الباحثين أنّ انتشار هذه المؤسّسات الخاصّة للتعليم العالي قد زاد من تدنّي المستويات الأكاديمية فيها لكونها تتساهل كثيرًا في عملية قبول الطلبة للتعليم، ويعود ذلك إلى غياب رقابة صارمة على هذه المؤسّسات من حيث التزامها بالمعايير الأكاديمية المطلوبة (سحاب وآخرون، 2015). علاوة على ذلك، تشير دراسات أخرى إلى أنّ هذا النّمط من الجامعات الذي يسعى للربح فقط يصنّف ضمن الجامعات "غير النخبويّة"، التي تكون شروط الالتحاق بها ميسّرة ويتدنّى فيها مستوى نوعيّة التعليم، إذ تسعى لاستيعاب أعداد كبيرة من الطلبة لأهداف الربح من الدخل المادّي أكثر من اهتمامها بالعمل والتقيّد في المعايير الأكاديميّة (زيتون، 2013). كما يؤكد الباحث عبد الكريم على أنّ استيعاب أعداد كبيرة من الطلبة وزيادة نسبة الاكتظاظ في هذه المؤسّسات يؤثر على جودة التعليم فيها، ما ينعكس سلبيًّا على التعليم بشكل عام (عبد الكريم، 2013: 39).

في ظلّ الليبرالية الجديدة، أصبح يُنظر للتعليم العالي عبر منظار اقتصادي بالدرجة الأولى، فقد أصبحت الجامعات اليوم مؤسّسات تجارية متنافسة على تزويد المعرفة في الأسواق العالميّة. هذا ما يؤكده باول رامسدين، الرئيس التنفيذي للتعليم العالي في بريطانيا، على أنّ هذه المنافسة أدّت على الإسهام في إنشاء فروع جامعية لجامعات أوروبيّة أو أمريكيّة عديدة في آسيا ودول العالم الأخرى، مثل الصين والهند وغيرها. هذه المؤسّسات عملت على التعاقد مع مؤسّسات تجارية تعمل على تجنيد طلاب بهدف الربح المادّي، مما أدّى إلى تدنّي مستويات التعليم وجودته بشكل عامّ، كما هو الأمر في جودة البرامج التعليميّة التي تقدم للطلبة (Ramsden, 2008).

فالتعليم لا ينظر إليه او يروّج له من قبل المستفيدين منه، أي الطلاب كزبائن أو مستخدمين، أو حتى من وجهة نظر الكادر التعليمي كشيء جيد بحدّ ذاته، ولا كهدف لخلق مواطنين ناقدين في تجمعاتهم ومجتمعاتهم ككلّ، وبالتالي فقد ذلك من قيمته وجودته الأصليّة والجوهريّة. يؤكد الباحث سلوتر ذلك، بأنّ التعليم المتوفّر أمام الطلبة قد أصبح مهنيّا بصورة متزايدة، كما أصبح عبارة عن مركز للتدريب والإنتاج، معتمدًا على المعلومات

أكثر من تركيزه على تنمية المهارات الفكرية العالية وتطويرها (Slaughter, 1993, 252). ويدعم هذا الادعاء الباحث كانديكو بقوله إنّ اهتمام الجامعات ومؤسّسات التعليم العالي في عهد الليبرالية الجديدة يركّز على الأبحاث العلمية في سبيل انتاج المعرفة بدلًا من الاهتمام بتطوير كفاءة الخرّيجين، الأمر الذي يؤدّي بدوره إلى التآكل في جودة التعليم العالي، وبالتالي يؤدّي إلى التدنّي في المستويات الأكاديمية للطلبة (Kandiko, 2010: 163).

إضافة إلى ذلك، يشير مجموعة من الباحثين إلى أنّ الجامعات في عهد الليبرالية الجديدة قد زاد تفاعلها مع كلّ من الجمهور والصناعة نحو بناء شراكة تعاونيّة في سبيل تقوية وتعزيز إسهامها في المخرجات والنتائج الاقتصادية والمجتمعية (Saltmarsh, 2016; Cheng, 2017: 13). وقد أثّر ذلك سلبًا على فهم وإدراك الجامعة وطاقمها الأكاديمي لأهميّة التعليم والتزامهم الفكري نحو التعليم واستعدادهم لتحفيز الطلاب على التعلّم والدراسة الأكاديمية. وبالتالي، أثّر أيضًا على كفاءتهم المهنية تجاه طلابهم، وتحقيقهم لذاتهم (Dipardo & Potter, 2003; Al-Rubaish et al., 2011: 4).

هكذا، أصبح التعليم العالي تحت تأثير الليبرالية الجديدة موجّهًا نحو التعليم من أجل العمل منزوعاً منه الفكر العقلاني والحوار والتعلّم النقدي، الأمر الذي ترك أثره البالغ على تراجع الجامعة عن دورها الاجتماعي والفكري، وإسهامها في تنمية الوعي والثقافة العامّة وإثارة فكر الطلبة. وبالتالي، أصبح الطلبة غير قادرين على ممارسة المشاركة الفعّالة أو مؤهّلين لإعادة صياغة مجتمعهم على أساس من الحرية والديمقراطية، وغير متمكّنين فكريًا من خدمة الصالح العامّ. علاوة على ذلك، أصبح الطالب عبارة عن مستهلك في ظلّ الليبرالية الجديدة للجامعة، وتقليص مكانته مع إبقائه بحالة من الجمود الفكري وغياب عن الوعي لما يتطلبه الواقع الاجتماعي. وبالتالي، فإنّ مستوى الطالب وكفاءته العلمية، وقدرته على إحداث التغيير الاجتماعي، بقي هامشيًا (Brienza, 2016: 105-107).

على ضوء هذه التغيّرات في وظيفة الجامعة، يمكن القول بأنّ التعليم العالي في ظلّ الجامعة النيوليبرالية يركّز أكثر بشكل خاصّ على المهنة والعمل والسّوق، وإعداد القوى

البشرية فقط، وفي الوقت ذاته فإنّ تنمية وتطوير قدرة الطالب الفكريّة لم تحظ بالاهتمامات الكافية واللازمة فحسب، بل عانت من الإهمال والتهميش والإحباط وحتى الكبت. كذلك، يمكن الملاحظة بأنّ هذا النمط من الجامعة النيوليبرالية قد عزّزت غاياتها الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تحوّلت خدمات الجامعة التعليمية إلى مجرّد سلعة تجارية مغيّبة عن أهدافها الأكاديمية والثقافية، الأمر الذي قيّد قدرتها على إدراك إمكانياتها التحرّرية والنقدية، مع تراجع نوعيّة التعليم والكفاءات الأكاديمية بشكل عامّ (Saunders, 2010: 66).

الخلاصة

على ضوء ما تقدّم، يمكننا القول بأنّ تأثير الليبراليّة الجديدة على مؤسّسات التعليم العالي قد انعكس على العلاقة بين مؤسّسات التعليم العالي وبين الدولة والسّياسة. كما أنّ انغماس المؤسّسات الأكاديمية في محيط تنافس أكاديمي عولمي، قد دفع باتجاه إحداث تغيرات بنيوية في المؤسّسة الأكاديمية وتوجّهاتها الأكاديمية والإدارية، إذ هيمن اقتصاد السّوق والتّفكير النيوليبرالي على التوجّهات السياسية للدول حول العالم، وترك أثره على مستوى البنية المؤسّسية والتوجّهات الأكاديمية، وتطوير الجامعات والبحث الأكاديمي لخدمة الليبراليّة الجديدة. بالإضافة، فقد أثّرت سياسات الليبرالية الجديدة بشكل مباشر على نوعيّة التعليم وجودته، إضافة إلى تسليع التعليم عبر انتشار مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة، الذي يخضع لمفاهيم السّوق ومتطلّباته، بعيدًا عن الجانب الأخلاقي والقيمي أو التحرّري. الأمر الذي أدّى إلى تراجع نوعيّات التعليم سواء من حيث نوعيّة المخرجات التعليمية، أو من حيث الكفاءة الأكاديمية والبحث العلمي لخدمة الأمور الإنسانيّة والمجتمعيّة. كما وأسهم التعليم الجامعي النيوليبرالي في تخريج أجيال غير مؤهّلة علميًّا أو فكريًّا، وتغريبها عن حاجاتها واهتماماتها الاجتماعية والتحرّر الديمقراطي. كذلك أيضًا، أدّى إلى تقليص الحيّز الإبداعي والرؤية الواقعية بشموليتها، وازدادت مساهمات القطاع الخاصّ في دعم التعليم العالي والسّعي وراء خصخصته من خلال الاستثمار فيه، بهدف اكتساب القوى البشرية المدرّبة

مهنيًّا والقادرة على إدارة الأعمال. لذا، تتبنّى الليبرالية الجديدة دعم إعداد الطلبة لممارسة وظائف في عالم الأعمال والتجارة والسّوق، على حساب مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية والفلسفة والفنون والثقافة الإنسانية والمنطق والتفكير النقدي.

تلاحظ في السنوات الأخيرة ظاهرة ازدياد أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي، وهو ازديادٌ يبيّن التوجّه الاقتصادي لهذه المؤسّسات، وبالتالي تصبح أهميّة التخصصّات الجامعيّة الحديثة نابعة من أهميتها الاقتصادية كما يحدّدها منطق السّوق. هذا بدوره ترك أثرًا مزدوجًا في الدول الفقيرة أو التقليديّة: **الأثر الأوّل** هجرة العقول والخرّيجين إلى البلدان المتطوّرة، مثل الدول الأوروبيّة وأمريكا وغيرها طلبًا للمال والربح من النهج الليبرالي الجديد. **والأثر الثاني**، يتجلّى في ازدياد إنشاء الكليّات الأكّاديميّة المهنيّة والخاصّة، أو افتتاح فروع للجامعات الغربيّة في البلدان الأقل تطوّرًا أو انفتاحًا على الليبراليّة الجديدة. ولكن، في النهاية، يبقى السؤال المقلق قائمًا: هل هناك حلول ممكنة لإنقاذ أوضاع المؤسّسات الأكاديميّة العليا وخريجيها، وإعادتها إلى المسارات العلميّة الطبيعيّة وأهدافها التي نشأت من أجلها؟

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربيّة:

أبو عواد، ن. (آذار 2014). "الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر". **المستقبل العربي** عدد 421، ص 83-98.

اغباريّة، أ.، وجرايسي، ع (2021). "النيوليبراليّة في جهاز التعليم العربيّ في إسرائيل: الدولة الصّلبة والدولة الرخوة وبسط السيطرة". مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقيّة. ص1-13. (استرجع، 18.4.2022):
https://mada-research.org/wp-content/uploads/2021/01/NL-AgbariaJaraisy-Education.pdf

البطمة، س. (1/10/2016)."**سياسات الليبرالية الجديدة وأثرها على التعليم العالي في فلسطين**"، (ورقة بحثية قدمت في: مؤتمر التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية: هل من مخرج؟)، جامعة بيرزيت.
https://www.birzeit.edu/ar/news/khttm-mwtmr-mwtn-lsnwy-lthny-wlshrwn

بوزاغلو، ن. د. (2007). **الحقّ في التّعليم العالي في إسرائيل**. تل-أبيب، مركز أدفا.

جرشوني، أ.، جانكوفسكي، ج. (ترجمة: بدر الرفاعي). (2013). **هوية مصر بين العرب والإسلام 1900-1930**. القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

رجب، م. (يوليو 2000). "مستقبل التعليم العربي في ظل الخصخصة"، **مؤسسة البيان**، https://www.albayan.ae/opinions/2000-07-20-1.1096216

زيتون، م. (2013). "التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية". مركز دراسات الوحدة العربية. https://goo.gl/eaX7MX

سحاب وآخرون. (يناير 2015). "الجامعات الخاصة في الوطن العربي: الطفرة عددية أما الأداء فمسألة أخرى". **مجلة القافلة**، الجامعات الخاصة في الوطن العربي https://qafilah.com/ar/

شلالده، سمير عبد الرحمن. (2008). **الليبرالية الجديدة في العالم العربي**. فلسطين: جامعة بير زيت.

الطوخي، هـ، عبد الغني، ن. (2019). "تعزيز القيم الجامعيّة في القرن الواحد والعشرين: رؤية لمقاومة الجامعة لتوجّهات الليبراليّة الجديدة". **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربويّة والنفسيّة**. عدد 12 جزء 2، ص 249-292.

عبد الكريم، ن. (2013). نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

عبد المجيد، و. (2014). **الليبرالية: نشأتها وتحولاتها وأزمتها في مصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد الواحد، م. (2020). "التعليم العالي من التنوير إلى النيوليبرالية". الكويت: مؤسسة الفكر العربي.
https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic-article-details?id=1145&urlTitle

مصطفى، م. a. (2014). **المؤسسة الأكاديمية الاسرائيلية: المعرفة، السياسة، الاقتصاد**. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

مصطفى، م. b. (حزيران 2014). "المؤسسة الأكاديمية الاسرائيلية بين الخصخصة والتوجّهات". **مجلّة قضايا إسرائيلية**، العدد 53، ص 20-31.

موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. (30.12.2010). "التعليم العالي".
https://mfa.gov.il/mfaar/informationaboutisrael/education/pages/higher%20education.aspx

منظمة ويبو (Wipo). (2015). **تقرير المنظمة العالميّة للملكيّة الفردية**. (منشور الويبو رقم 944A).

نوير، ع. (2009). "حوار خاص مع swissinfo.ch". https://www.swissinfo.ch/ara/

בן דוד, ד. (2019). עזיבת הארץ המובטחת. שורש: מוסד למחקר כלכלי-חברתי. www.shoresh.institute

וולנסקי, ע. (2005). אקדמיה בסביבה משתנה: מדיניות ההשכלה הגבוהה של ישראל 2004-1952. תל-אביב, הקיבוץ המאוחד.

וולנסקי, ע. (2012). לאחר "העשור האבוד" ההשכלה הגבוהה בישראל לאן? ירושלים, דפוס מאור-ולך.

المصادر الأجنبية:

Abu-Lughod I. (2000). "Palestinian Higher Education: National Identity, Liberation and Globalization". *Boundary* 2, 27 (1), pp. 75-95.

Al-Rubaish, A. M., Rahim, S. A., Abumadini, M.S. & Wosornu, L., (2011). "Academic job satisfaction questionnaire: construction and validation in Saudi Arabia". *Journal of Family and Community Medicine*, 18 (1), pp. 1-7.

Bottrell, D. & Manathunga, C. (eds.), (2019). *Resisting Neoliberalism in Higher Education Seeing Through the Cracks.* Volume 1, Palgrave Critical University Studies. (eBook).

Boulton, G & Lucas C. (2008). *What are Universities for?* Leuven: League of European Research Universities.

Brienza, C., (2016). "Degrees of (Self-) Exploitation: Learning to Labour in the Neoliberal University". *Journal of Historical Sociology*, 29 (1), pp. 92-111.

Cheng, M. (2017). "Reclaiming Quality in Higher Education: A Human Factor Approach". *Quality in Higher Education*, 23 (3), pp. 1-30.

Clayson, D. E., & Haley, D. A. (2005). "Marketing models in education: Students as customers ,products, or partners". *Marketing Education Review*, 15(1), pp. 1-10.

Cohen, J. N. (2007). *The Impact of Neoliberalism, Political Institutions and Financial Autonomy on Economic Development, 1980–2003.* Princeton University, ProQuest Dissertations Publishing.

Daily History, (2018). "How did Universities Develop?" https://dailyhistory.org (retrieved Sept. 2020).

Dipardo, A. & Potter, C., (2003). "Beyond cognition: A Vygotskian perspective on emotionality and teachers' professional lives". in A. Kozulin, B. Gindis, V. S. Ageyev and S. M. Miller. (Eds.). *Vygotsky's Educational Theory in Cultural Context***.** Cambridge, Cambridge University Press, pp.317-346.

Ergül, H & Coşar, S., (2017). *Universities in the Neoliberal Era Academic Cultures and Critical Perspectives.* Palgrave Critical University Studies, (eBook).

Ferlie, E., Christine, M., and Gianluca, A. (2008). "The Steering of Higher Education Systems: A Public Management Perspective". *Higher Education*, Vol 56 (3), pp. 325-348

Gershoni, I., Jankowski, J. P. (1986). *Egypt, Islam and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900–1930.* Oxford and New York: Oxford University Press.

Giroux, H., (2005). *The Terror of Neoliberalism: Cultural Politics and the Promise of Democracy*. Boulder, CO, Paradigm Publishers.

Giroux, H. A. (2007). "The University in Chain: Confronting the Military-Industrial-Academic Complex. Boulder", CO: Paradigm. (Accessed Sept. 2020). https://www.taylorfrancis.com/books/9781315631363**.**

Giroux, H. A. (2010). **"**Challenging the Military-Industrial Academic Complex after 9/11". *Policy Futures in Education,* 8 (2), pp. 232-237.

Giroux, H. & Giroux, S. (2012). "Universities Gone Wild Big Money, Big Sports, and Scandalous Abuse at Penn State". *Cultural Studies Critical Methodologies*, 12 (4), pp. 267-273.

Giroux, H. (2014), "The Neoliberalisation of Higher Education". (Haymarket Books. Interview with A. Giroux). (Accessed Sept. 2020). https://smdawes.wordpress.com/2014/06/26/interviewwith-henry-a-giroux-the-neoliberalisation-of-highereducation/

Giroux, H. (2015 a.). "Neoliberalism's War against Higher Education and the Role of Public Intellectuals". *Revista Interdisciplinaria de Filosofía y Psicología*, Vol. 10, Nº 34, pp. 5-16.

Giroux, H. A. (2015 b.). "Higher Education and the Politics of Disruption". (Accessed Oct. 2020). https://truthout.org/articles/higher-education-and-the-politics-of-disruption/

Giroux, H. A. (2019). "How Higher Education has Been Weaponized in the Age of Trump- and How it can be Redeemed, Getty-Salon Premium". (Accessed Sept. 2020). https://www.salon.com/2019/02/18/howhigher-education-has-been-weaponized-in-the-age-oftrump- and-how-it-can-be-redeemed/

Hill, D. (2010). "Class, Capital, and Education in this Neoliberal and Neoconservative Period", In: Macrine, S., McLaren, P., Hill, D. (eds). *Revolutionizing Pedagogy*, *Marxism and Education*. Palgrave Macmillan, New York, pp. 119-143

Holm-Nielsen, L. B. (2018). "Universities: From Local Institutions to Global Systems? Implications for Students, Staff and Institutions". *European Review*, 26 (S1), pp. 124-148.

Izak et al. (eds.), (2017). *The Future of University Education*. Palgrave Critical University Studies (eBook).

Kandiko, C. B. (2010). “Neoliberalism in Higher Education: A Comparative Approach”. *International Journal of Arts and Sciences*, 3 (14), pp. 153-175.

Lusk, C. & Fearful, A. (2015). "Supporting Students in Higher Education: Results and Recommendations Following a Paradigm Shift within a Scottish Ancient", *Studies in Higher Education*, 40 (6), pp. 1107-1127.

Maisuria, A., & Cole, M. (2017). “The Neoliberalization of Higher Education in England: An Alternative is Possible”. *Policy Futures in Education*, 15 (5), pp. 602-619.

McLendon, M. K. (2003). “The Politics of Higher Education: Toward an Expanded Research Agenda”. *Educational policy,* 17 (1), pp. 165 -191.

Olssen, M. & Peters, M. (2005). “Neoliberalism, Higher Education and the Knowledge Economy: From the Free Market to Knowledge Capitalism”. *Journal of Education Policy*, 20 (3), pp. 313-345.

QS, (Quacquarelli Symonds). (2020). “World University Rankings 2020”. (Accessed, 10.10.2020).

https://www.idp.com/middleeast/qs-world-university-rankings

Raaper, R. & Olssen, M., (2016). “Neoliberalisation of Higher Education and Academic Lives: An Interview, *Policy Futures in Education*, vol. 14 (2), pp. 147–163.

Ramsden. P. (2008). “The Future of Higher Education Teaching and the Student Experience”. (Retrieved, Oct. 2020). https://www.researchgate.net/publication/265498238.

Saltmarsh, J. (2016). “A Collaborative Turn: Trends and Directions in Community Engagement”. in J, Sachs., L, Clark. (eds). *Learning Through Community Engagement.* New York, Springer, pp. 3-15.

Saunders, D. B., (2010). "Neoliberal Ideology and Public Higher Education in the United States". *Journal for Critical Education Policy Studies*, vol.8 (1), pp. 42-76.

Saunders, D. B., (2011). "Students as Customers: The Influence of Neoliberal Ideology and Free-Market Logic on Entering First-Year College Students". (Accessed Oct. 2020). https://scholarworks.umass.edu/cgi/viewcontent.cgi?article 1378 & context open access dissertations.

Saunders, D. B. & Ramirez, G. B., (2016). "Resisting the Neoliberalization of Higher Education: A Challenge to Commonsensical Understandings of Commodities and Consumption". *Cultural Studies*. (Accessed Oct. 2020). https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1532708616669529

Sharrock, G., (2000). "Why Students are not (Just) Customers (and other reflections on Life After George". *Journal of Higher Education Policy and Management*, 22 (2), pp. 149-165.

Sivalingam, V. (2007). "Privatization of Higher Education in Malaysia. In A. Gupta". (Ed.). *Proceedings of 2007 Oxford Business and Economics Conference Association for Business and Economics Research*. (ABER), pp. 1 - 37.

Slaughter, S. A. (1993). "Retrenchment in the 1980s: The Politics of Prestige and Gender". *Journal of Higher Education*, 59, pp. 241-262.

Taraki, Lisa. (1999). "Higher Education, Resistance, and State Building in Palestine". International Higher Education, 18, pp. 18-19.

Taylor, A. (2017). "Perspectives on the University as a Business: The Corporate Management Structure, Neoliberalism and Higher Education". *Journal for Critical Education Policy Studies*, 15, 1, pp. 108-135.

Titus, J. J., (2008). "Student Ratings in a Consumerist Academy: Leveraging Pedagogical Control and Authority". *Sociological Perspectives,* 51(2), pp. 397-422.

Torres, C., Schugurensky, D. (2002). "The Political Economy of Higher Education in the Era of Neoliberal Globalization: Latin America in Comparative Perspective". *Higher Education,* vol 43 (4), pp. 429-455

Vicars, M. (2019). "When All Hope Is Gone: Truth Lies and Make Believe". In: Bottrell Manathunga D., C. (eds). *Resisting Neoliberalism in Higher Education*. Volume I, Palgrave Critical University Studies, pp. 83-96.

Wikipedia, The Free Encyclopedia. "Interdisciplinary Center Herzliya". (Accessed, Oct. 8 2020). https://en.wikipedia.org/wiki/Interdisciplinary_Center_Herzliya.

World Bank Report. (2003). *Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy Challenges for Developing Countries*. Washington, DC. World Bank.

Zerachovitz, O. (21 Mar, 2018), *"The Council for Higher Education has Authorized the Interdisciplinary Center to Award PhD Degrees".* (Accessed Oct. 8 2020). https://en.globes.co.il/en/article-idc-herzliya-becomes-israels-first-private-university-1001228721.

ENGLISH SECTION